على الرغم من التوجه نحو رقمنة الإدارات والقطاعات والوصول إلى إدارة رقمية تعتمد على قواعد البيانات والأدوات الرقمية في تقديم الخدمات للمواطنين إلا أن هذا التوجه يقابله مجموعة من المعيقات عرقلت وصعبة من التطبيق وتتمثل هذه العوائق في:

أولا معيقات بشرية : وتتجسد في:

- أمية المواطن للتقنيات الالكترونية وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة.
- غياب الدورات التكوينية ورسكلة موظفي الإدارة والأجهزة التنظيمية في ظل التحول الالكتروني.
- التخوف من التقنيات الحديثة وعدم الاقتناع بالتعاملات الالكترونية خوفا عما يمكن أن تؤديه من مساس وتهديد لعنصري الأمن والخصوصية في الخدمات العامة مثل التحويلات الالكترونية والتعاملات المالية عن طريق بطاقة الائتمان.

ثانيا: عوائق قانونية: وتتمثل في:

- عدم وجود بيئة عمل إلكترونية محمية وفق أطر قانونية مثل غياب تشريعات قانونية تحترم اختراق برامج الالكترونية وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها.
- غياب تشريعات قانونية تؤذي إلى التحقق من هوية العميل وما يتعلق بعصر الخصوصية والسرية في التعاملات الالكترونية.

ثالثا: عوائق مالية: وتتبلور في:

- ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الالكترونية .
- قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية والاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذات الكفاءة العالية.
- ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الالكترونية ومشاكل الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الالكترونية.

رابعا: المعوقات الإدارية: وتتمثل في:

- ضعف اهتمام الإدارة العليا بمتابعة تطبيق الإدارة الالكترونية .
- تعقد الإجراءات الإدارية وافتقار التشريعات واللوائح المنظمة البرامج الإدارة الالكترونية
- انعدام التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا البرامج الإدارة الالكترونية.